

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/536

6 October 1989

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والأربعون

البند ٢٢ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٦- ١	 مقدمة	أولا -
٤	١١- ١	 الردود الواردة من الحكومات	ثانيا -
٤		 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
٧		 الأرجنتين	
٩		 أنتيغوا وبربودا	
٩		 البرازيل	
١٣		 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	
١٥		 سنغافورة	
١٥		 السودان	
١٥		 كولومبيا	
١٧		 المكسيك	

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، عام ١٩٨٦ ، بناء على طلب البرازيل (A/41/143 و Corr.1) . وأعلنت الجمعية العامة رسميا ، في تلك الدورة ، في قرارها ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، اعتبار المحيط الأطلسي في المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية ، "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" .

٢ - وطلبت الجمعية العامة ، في ذلك القرار ، إلى جميع دول منطقة جنوب الأطلسي زيادة تعزيز التعاون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وحماية البيئة ، وصون الموارد الحية ، وتحقيق السلم والأمن للمنطقة بأسرها ؛ وطلبت إلى جميع الدول في سائر المناطق الأخرى ، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تحترم منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم ادخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها ؛ وطلبت إلى دول المنطقة كافة ، وإلى جميع الدول في سائر المناطق الأخرى أن تتعاون في إزالة جميع مصادر التوتر في المنطقة ، وأن تحترم الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دولة فيها ، وأن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها .

٣ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، عقد أول اجتماع لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي في ريو دي جانيرو ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وفي الوثيقة الختامية للاجتماع (A/43/512) وبعد أن أشار ممثلو دول منطقة السلم والتعاون إلى قرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، حثوا دول المنطقة على مواصلة أعمالها الرامية إلى تحقيق أهداف اعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، لا سيما عن طريق اعتماد وتنفيذ برامج محددة تحقيقا لذلك الغرض ، وأكدوا أن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وتلك المتعلقة بالتنمية مسائل مترابطة وغير قابلة للانفصام ، ورأوا أن التعاون فيما بين دول المنطقة في سبيل تحقيق السلم والتنمية أمر أساسي لتعزيز أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ؛ وأعربوا من جديد عن تصميمهم على تنمية علاقاتهم في ظل ظروف يسودها السلم والحرية ، في بيئة خالية من التوترات ، ووفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ؛ وأشاروا إلى أن مؤسسات وأجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة قد طلب منها ، وفقا لقرار

الجمعية العامة ١٦/٤٢ أن تقدم كل المساعدة اللازمة التي قد تطلبها دول المنطقة في مساعيها المشتركة لتنفيذ الاعلان ، واتفقوا على التشاور فيما بينهم بشأن مقترحات محددة قد تتطلب تلك المساعدة ؛ وقرروا الاجتماع بصورة دورية لمواصلة مهمة تنفيذ أهداف التعاون المشتركة والمحددة في الاعلان ؛ وقرروا إنشاء وظيفة منسق يكون مسؤولا عن تبني إجراءات وتدابير ترمي إلى تيسير بلوغ أهداف الإعلان وعن تلقي وتجميع وإحالة أية معلومات واتصالات ذات صلة فيما بين جميع دول المنطقة .

٤ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين القرار ٢٢/٤٢ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" . وطلب القرار إلى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ، لا سيما الإجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها ؛ وطلبت إلى المؤسسات والأجهزة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم كل المساعدات اللازمة التي قد تطلبها دول المنطقة في مساعيها المشتركة لتنفيذ الإعلان ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يبقي تنفيذ القرار ١١/٤١ قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، يراعي ، في جملة أمور ، الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء .

٥ - وعمل بالقرار المذكور ، وجه الأمين العام في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، يطلب منهم فيها تقديم آرائهم بشأن مسألة إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي .

٦ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، كانت ثماني حكومات قد أرسلت ردوداً وقدم إلى الأمين إخطار استلام واحد . وسوف تنشر الردود والإخطارات التي ترد بعد ذلك في إضافة لهذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - يؤيد الاتحاد السوفياتي المبادرة الداعية إلى إقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، ويرى أن الجهود الإقليمية تمثل جزءا لا يتجزأ من النهج الشامل بالنسبة لتوطيد السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . كذلك ، فإن النهج والتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي تتخذ على الصعيد الإقليمي ، ستساعد على الخروج من دائرة المواجهة في مناطق عديدة من العالم ، وبالتالي على الحد من سباق التسلح وعكس مساره ، وعلى اقرار الأمن الشامل والفعال والمتكافئ لجميع الدول . وتسير في هذا الاتجاه ، بصفة خاصة ، المقترحات الداعية إلى إنشاء مناطق سلم في المحيط الهندي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإنشاء مناطق لا نووية في افريقيا ووسط أوروبا والشمال الأوروبي وشبه جزيرة البلقان والشرق الأوسط ومناطق أخرى . وفي هذا الصدد تحتل المبادرة الداعية إلى إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي مكانا هاما .

٢ - ومنذ عام ١٩٨٦ ، أي عندما أُدرج البند المتعلق بهذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة لأول مرة ، والعالم يشهد تغيرات هامة ومواتية لتنفيذ هذه المبادرة . إذ اتخذت أول تدابير رامية إلى تحقيق نزع سلاح فعلي وإلى التحول عن الاهتمام بالتفوق العسكري إلى الاكتفاء ببلوغ حد الكفاية المعقولة لأغراض الدفاع . ولوحظ تحوّل عن اقتصاد التسلح إلى اقتصاد نزع السلاح . كذلك يتزايد الاتجاه نحو تسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية .

٣ - ومن الضروري في ظل هذه الظروف ، الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تسنح من أجل إحراز تقدم مطرد نحو توطيد السلم والتعاون في جنوب الأطلسي . وفي هذا الصدد ، فإن الجهود المشتركة من جانب دول المنطقة تؤدي دورا بالغ الأهمية في هذه العملية . ولدى الأمم المتحدة ما يلزم لذلك من إمكانيات هائلة . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد النداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى المؤسسات والأجهزة ذات

الملة في منظومة الأمم المتحدة بأن تقدم كل الدعم الذي قد تطلبه دول المنطقة في مساعيها المشتركة لتنفيذ إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي .

٤ - ونحن ، من جانبنا ، على استعداد للعمل ، بشتى الطرق ، على مؤازرة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه . فالاتحاد السوفياتي يتفهم الأحكام الأساسية للوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، الصادرة في ريو دي جانيرو في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . ذلك أن الاتحاد السوفياتي يؤيد النهج المتعدد الجوانب المحدد في تلك الوثيقة تجاه ضمان اقرار سلم دائم في تلك المنطقة . فهو نهج يعكس الطابع المتعدد الجوانب لمسألة الأمن ، ويستهدف تنمية تعاون دولي وثيق في شتى مجالات العلاقات الخارجية .

٥ - وما زلنا على ما أعلنه في عام ١٩٨٧ من استعداد للدخول مع الولايات المتحدة وسائر الدول ذات القدرات العسكرية البحرية الرئيسية ، وكذا دول منطقة جنوب الأطلسي ، في مناقشة التدابير اللازمة اتخاذها لتلبية لنداء الجمعية العامة بتخفيض الوجود العسكري في المنطقة وعدم ادخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة .

٦ - وخلال الزيارة الرسمية الودية التي قام بها لجمهورية كوبا رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، م. س. غورباتشوف ، تم التأكيد على موقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لتعزيز المركز اللانووي لأمريكا اللاتينية على أساس معاهدة ثلاثيولكو ، والمؤيد كذلك لاقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ومناطق مناظرة في أمريكا الوسطى ، ومنطقة البحر الكاريبي ، ومياه المحيط الهادئ الملاصقة لأمريكا الجنوبية . كما تم التصريح بأنه إذا بادرت بلدان أمريكا اللاتينية بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تدابير متفق عليها تكفل احترام مركز تلك المناطق ، ودعي للاشتراك فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ودول أخرى من خارج المنطقة ، فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للاشتراك في ذلك المؤتمر .

٧ - ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه في ضوء الاتفاقات السارية بشأن اقامة مناطق لا نووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ ، وفي ضوء اقامة منطقة سلم في المحيط الهندي ومنطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، فإن فكرة إعلان كامل نصف الكرة الجنوبي منطقة لا نووية هي فكرة تستحق الاهتمام .

٨ - وفي سياق عملية إقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، تكتسب مسألة اتخاذ تدابير إقليمية وعالمية لتخفيض التسلح البحري والحد منه أهمية قصوى . وموقف الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد مبين بالتفصيل في ورقة العمل التي قدمتها وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا والجمهورية الديمقراطية الألمانية إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح (A/S-15/AC.1/16) . فالاتحاد السوفياتي يرى أن تنفيذ الأحكام العديدة الواردة في تلك الورقة ، ولاسيما ما يتعلق منها بضمان أمن الاتصالات البحرية ، إنما يرتبط ارتباطا مباشرا بضمان توطيد السلم والاستقرار في جنوب الأطلسي .

٩ - ومن الشروط التي لا غنى عنها لضمان أمن هذه المنطقة وقف جميع أعمال العدوان والتخريب التي ترتكب ضد دول المنطقة ، والقضاء التام على الغسل العنصري ، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من منطقة جنوب الأطلسي ، وانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع كافة أنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وضمان تمتع المنطقة بمركز لا نووي حقيقي .

١٠ - واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للحالة في افريقيا الجنوبية الغربية ، وإزالة بؤر التوتر العسكري والسياسي في تلك المنطقة من العالم . والاتحاد السوفياتي ينظر إلى عملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي بدأت في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، باعتبارها خطوة عملية هامة نحو تحسين المناخ السياسي في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين سكان المنطقة من تحقيق تنمية سلمية آمنة . ذلك أن أعمال الشعب الناميبي لحقه في حرية اختيار نظامه السياسي ، على أساس خطة الأمم المتحدة ، وانضمام ناميبيا إلى الأسرة الدولية المتساوية في الحقوق ، يمثلان اسهاما كبيرا في تعزيز الأمن في جنوب الأطلسي .

١١ - ومن المؤكد أن مما يساعد على إحراز تقدم في كل من هذه المجالات العمل على تحقيق أهداف إعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون .

الأرجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - تؤكد حكومة جمهورية الأرجنتين مرة أخرى ، حول هذا الموضوع ، التزامها الثابت بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي (قرار الجمعية العامة ١١/٤١) ، اقتناعاً منها بأن على بلدان المنطقة مسؤولية أساسية في بلوغ أهدافه . ومع ذلك ترى حكومة الأرجنتين أنه تقع كذلك على البلدان من جميع المناطق الأخرى ، وبوجه خاص البلدان ذات الأهمية العسكرية ، مسؤولية خاصة للتعاون لتحقيق هذه الغاية .

٢ - وهدف حكومة الأرجنتين هو أن تكون منطقة جنوب الأطلسي فعلاً منطقة سلم وتعاون ، خالية من المنازعات ومن الأسلحة النووية ومحمية من أي سباق تسلح ومن أية مطامح إلى الهيمنة .

٣ - وترى حكومة الجمهورية الأرجنتينية أن المطالب الواردة في الفقرتين ٢ و ٤ من القرار ١١/٤١ ذات أهمية خاصة .

٤ - ففي الفقرة ٣ ، تطلب الجمعية العامة إلى جميع الدول في جميع المناطق الأخرى ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تحترم تماماً منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها .

٥ - أما في الفقرة ٤ فإن الجمعية العامة تطلب إلى دول المنطقة كافة ، وإلى جميع الدول في جميع المناطق الأخرى ، أن تتعاون في إزالة جميع مصادر التوتر في المنطقة ، وأن تحترم الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دولة فيها ، وأن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وأن تحترم بدقة المبدأ القاضي ألا تكون أراضي دولة ما هدفاً للاحتلال العسكري الناجم عن استعمال القوة انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وكذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ويتضح من هذا أن الهدف الذي تؤكد الفقرتان المذكورتان أعلاه هو السعي إلى السلم بوصفه شرطاً مسبقاً لضرورة للتعاون في المنطقة .

٦ - وفي هذا الصدد تعتبر حكومتي أيضا من المناسب الإشارة إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي (A/43/512) ، نظرا لارتباطها الوثيق بالنصوص الواردة أعلاه ، والتي جاء في الفقرة ١٦ منها أن بلدان المنطقة أعربت عن قلقها إزاء عدم البدء بعد في المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الرغم من الطلبات المتكررة الواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بغية إيجاد وسائل لحل المشاكل المعلقة بين الدولتين حلا سلميا ونهائيا ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛ وحثت على التنفيذ الكامل لتلك القرارات .

٧ - ولا يمكن ، بالتالي ، تجاهل التناقض الواضح الموجود في السياسة التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، التي أيدت بصوتها إنشاء المنطقة في حين لا تزال ترفض الجلوس إلى مائدة المفاوضات التي أوّمت بها الجمعية العامة ، وتبقي داخل المنطقة على جهاز عسكري قوي ما من سبب له سوى استمرار وجود مستعمرة في الأرجنتين . ومن الواضح أن الإبقاء على هذه الحالة يشكّل مصدر توتر قد يعرض السلم والأمن في المنطقة إلى الخطر .

٨ - ومن جهة أخرى ترى حكومة الأرجنتين أن التنفيذ الدقيق لقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الاستعمار والقضاء على العنصرية والفصل العنصري ، بتقرير المصير والاستقلال في ناميبيا واحترام السيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لدول المواجهة الأفريقية ، من شأنها أن تيسّر إلى حد كبير استتباب السلم والتعاون في جنوب الأطلسي .

٩ - وكمثال عن إخلاصها لهذا الموقف تساهم الجمهورية الأرجنتينية بضباط من قواتها المسلحة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا .

١٠ - وفيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية المتاخمة لجنوب الأطلسي ، يجدر التأكيد على أن الأرجنتين تقوم بعملية واسعة النطاق للتكامل والتعاون مع البرازيل وأوروغواي تساهم نتائجها الآن في توطيد روح "منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي" .

أنتيغوا وبربودا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨]

تتفق حكومة أنتيغوا وبربودا اتفاقا كاملا مع القرار وتنوي الامتثال لمتطلباته .

البرازيل

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - في فترة السنوات الثلاث التي انقضت منذ اتخاذ الجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ القرار ١١/٤١ ، حدث تطورات ايجابية تبشر بالخير في الميدان السياسي الدولي . فقد ساد مناخ جديد من الآراء يشجع إجراء الحوار فيما بين الدول ويتيح تسوية العديد من الخلافات الطويلة الأجل عن طريق التفاوض . ولقد دبت روح جديدة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، باعتبارها وسيلة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وذلك من خلال المساعي الجماعية ، لا الشنائية .

٢ - وفيما يتعلق خاصة بجنوب الأطلسي ، ينبغي التنويه على وجه الخصوص بآبـرام بروتوكول برازافيل واتفاقات نيويورك في أواخر عام ١٩٨٨ ، على نحو مرض ، حيث أن هذا البروتوكول وتلك الاتفاقات تمهد الطريق لتنفيذ استقلال ناميبيا ، الذي طال انتظاره ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ورغم أن عملية استقلال ناميبيا ، الجارية حاليا ، محفوفة بالمخاطر ، فإن الحكومة البرازيلية تأمل في أن تسعى جميع الأطراف المعنية إلى أن تلتزم بدقة بالاتفاقات المنصوص عليها ، من أجل تأمين تحويل ناميبيا إلى دولة مستقلة في مجتمع دول جنوب الأطلسي وفي المجتمع الدولي ككل .

٣ - والبرازيل تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية إعادة الأوضاع السياسية إلى حالتها الطبيعية في جنوب افريقيا ، ومن ثم فقد وافقت على رئاسة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا . ولقد تعاونت أيضا ، هي والدول الأخرى

المشاركة في هذه البعثة ، في التحقق من امتثال الأطراف المعنية لاتفاقات نيويورك .
وقدمت البرازيل كذلك دعمها الكامل لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ،
ومن ثم فإنها تأمل في أن تساهم في اضطلاع هذا الفريق بمهامه على نحو ناجح أثناء
تلك المرحلة الدقيقة المتعلقة بانتقال ناميبيا إلى طور الاستقلال الكامل .

٤ - وفي إطار تأكيد سرعة اندماج ناميبيا في مجتمع دول جنوب الأطلسي ، عرضت
البرازيل أن تستضيف حلقة دراسية عن الموارد البشرية والتخطيط في مجال التنمية
بناميبيا المستقلة ، من المزمع عقدها تحت رعاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في
عام ١٩٨٩ ، وفق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٣ جيم . ومن المأمول فيه أن تؤدي هذه
الحلقة إلى حفز إجراء المناقشات بشأن فتح مجالات جديدة للتعاون بين البرازيل
والمجلس ، بغية المساهمة في الجهود الانمائية المبذولة في هذه الدولة الجديدة
بمنطقة جنوب الأطلسي .

٥ - وشمة تبادل مكثف للآراء يجري بين السلطات الرفيعة المستوى ببلدان جنوب
الأطلسي ، وذلك لبلوغ مقصدها المعلن الذي يتمثل في زيادة تعزيز الروابط الإقليمية
البناءة استنادا إلى الحوار والتفاهم والمصلحة المتبادلة ، على النحو الوارد في
الوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي . وقد أدت
هذه الاتصالات إلى إبرام اتفاقات محددة في ميدان التعاون السياسي والاقتصادي والمالي
والتجاري والتقني . وجرت زيارات رسمية عديدة من قبل ممثلي الدول الواقعة على شاطئ
جنوب الأطلسي . وفيما يلي بيان موجز ببعضها :

(أ) زيارة رسمية إلى البرازيل ، قام بها الرئيس راؤول الفونسين ، رئيس
الأرجنتين في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ؛

(ب) زيارة إلى غينيا - بيساو ، قام بها السيد خوسيه هوغونابوليو ،
وزير التعليم بالبرازيل في تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛

(ج) زيارة إلى البرازيل قام بها السيد بيدرو كاسترو دوس سانتوس فان
دوينم ، وزير الانتاج والطاقة والنقط بجمهورية أنغولا الشعبية ، في تموز/يوليه -
آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛

(د) زيارة رسمية إلى الأرجنتين قام بها الرئيس خوسيه سارني ، رئيس
البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛

(هـ) زيارة إلى الأرجنتين قام بها الأمين العام لوزارة اصلاح الأراضي بالبرازيل ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

(و) زيارة إلى البرازيل قام بها السيد انطونيو هنريكي دي سيلفا ، وزير التخطيط بجمهورية أنغولا الشعبية ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

(ز) زيارة رسمية إلى أنغولا قام بها الرئيس خوسيه سارني ، رئيس البرازيل ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛

(ح) زيارة إلى نيجيريا ، قام بها السيد رمولو فورتادو ، الأمين العام لوزارة المواصلات بالبرازيل ، في أيار/مايو ١٩٨٩ .

٦ - وقد قامت البرازيل ، على النحو المأذون به في الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، ومراعاة منها للحاجة إلى صون البيئة البحرية بجنوب الأطلسي ، كما هو وارد في الوثيقة الختامية للاجتماع السالف الذكر ، بالاشتراك في المؤتمر الدبلوماسي المكلف بصياغة الاتفاقية العالمية للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود . وقد اشتركت البرازيل في المؤتمر ، بصفتها منسقا له ، على صعيدي الجلسات واجتماعات الفريق العامل ، حيث أجريت مشاورات مع الدول الاعضاء الاخرى كما أُبقيت هذه الدول على علم بالنسبة لتطورات المفاوضات .

٧ - وقد أجرت البرازيل أيضا ، بصفتها منسقا للمؤتمر ، مشاورات مع إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمانة العامة ، بهدف عقد حلقتين دراسيتين عن تنفيذ النظام القانوني الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، (ستعقدان على التوالي ، في الكونغو في عام ١٩٨٩ ، وفي أوروغواي في عام ١٩٩٠ ، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وهاتان الحلقتان سوف تركزان على ما تتضمنه الاتفاقية من أحكام قد تؤثر على جنوب الأطلسي ، وذلك وفقا للاهتمامات المعلنة للأطراف التي حضرت الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

٨ - وفي الدورة العادية الحادية عشرة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، التي عقدت في مكسيكو سيتي من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، اتخذت الدول الاطراف القرار ٢٥٤ (د - ١١) بشأن العلاقة بين إنشاء منطقة للسلم والتعاون بجنوب الأطلسي وجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الأسلحة

النووية . ولقد شددت الدول التي حضرت هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز التعاون في إطار المنطقتين ، وطلبت إلى الأمين العام للوكالة أن يتولى ، بالتعاون مع المجلس ، دراسة المسألة تبعا لذلك . وكون هذه القضية قد نوقشت في اجتماع الوكالة يبين أن الجهود المضطلع بها في إطار كلا المنطقتين تشترك في هدف مكمل يتمثل في تخليص مساحة كبيرة مأهولة من كوكب الأرض من التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية . ولقد صرح وزير خارجية البرازيل أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بأنه ينبغي تجنب منطقة جنوب الأطلسي آثار المنافسات التي تعتبر دخيلة عليها ، وذلك وفقا للقرار ١١/٤١ .

٩ - وكان صدور الدستور الجديد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر شاهدا على التزام البرازيل بالسلام على نحو رسمي وتقليدي . فهذا الدستور يتضمن ، من بين ما يتضمنه ، أن البرازيل سوف تسترشد في علاقاتها الخارجية بمبادئ الدفاع عن السلم وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وكذلك يذكر الدستور أنه لن يسمح بأي نشاط فوري على أرض البرازيل دون موافقة الكونغرس الوطني ، وأن مثل هذا النشاط لن يحصل على الموافقة إلا إذا كان يجري لأغراض سلمية بحتة . والقواعد الواردة في الدستور تبين أن التزام البرازيل بالسلم راسخ الجذور ، كما أنها تجسد هدف حكومة البرازيل المتمثل في دعم منطقة السلم والتعاون بجنوب الأطلسي .

١٠ - وأخيرا ، تجدر الإشارة إلى أن الدعم المستمر والمتنامي المقدم من غالبية الدول أعضاء الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية للقرارات المتعاقبة المتصلة بمنطقة سلم وتعاون جنوب الأطلسي يشهد بأن ثمة تطلعا عالميا نحو تحقيق السلم وتعزيز التعاون في مختلف مناطق العالم ، إلى جانب القضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى . وسوف تواصل البرازيل تقديم دعمها الكامل لتحقيق هذا الهدف .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١١ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد المبادرة التي اضطلعت بها دول أمريكا اللاتينية ودول افريقيا ، في عام ١٩٨٦ ، لإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، وهي تعتبر هذه المبادرة بمثابة دليل على تطلع دول هذه المنطقة جميعها نحو بناء علاقاتها على أساس من التعاون البناء في مختلف مجالات العلاقات الإقليمية بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين . وهذه المبادرة ، التي اتخذت على الصعيد الإقليمي والتي تدعم بشكل أساسي من النهج المتبعة على الصعيدين الثنائي والعالمي ، تحول دون امكانية حدوث مواجهة ما على كوكبنا . وهذا له أثر ايجابي بالنسبة للحالة الدولية في مجموعها ، وهو يؤدي إلى الحد من سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وكذلك إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف وإزالة خطر التهديد بالحرب .

٢ - وإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي أمر يشكل عنصرا هاما في مجال إرساء الأمن الدولي ويمكن بالطبع تأمينه على أساس اتباع نهج مشترك يقضي باتخاذ التدابير الملائمة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . وإزاء هذه الخلفية ، فإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تنظر بعين التأييد إلى الأحكام الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، فهذه الأحكام ، التي تعكس ما تتسم به هذه المشكلة من طبيعة متعددة الجوانب ، ترمي إلى تحقيق سلم دائم في المنطقة والتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣ - ومن الأهمية بمكان ، فيما يتعلق بإقامة منطقة سلم وتعاون بجنوب الأطلسي ، ضمان سلامة المواصلات البحرية ، وتنفيذ تدابير عملية للحد من الأسلحة البحرية وتخفيضها ، ووضع تدابير لبناء الثقة ، وعدم استخدام القوة في البحار ، والقضاء على القواعد العسكرية ، وتخفيض الوجود العسكري في هذه المنطقة . وهناك أهمية حيوية كذلك ، في هذا المضمار ، لنداء الجمعية العامة إلى الدول بالامتناع عن وضع الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل في المنطقة ولتقيد الدول بمراعاة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب معاهد ثلاثيلكو .

٤ - ومن رأينا أن فكرة إعلان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، بكامله ، منطقة خالية من الأسلحة النووية ، تستحق الدعم الفعال ، وذلك في ضوء الاتفاقات القائمة المتعلقة بالمنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وفي جنوب الأطلسي وعملية إقامة سلم في المحيط الهندي ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

٥ - وإن الشرط الذي لا غنى عنه لإقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي يقوم على تطبيع المناخ السياسي في الجنوب الأفريقي ، وإزالة سياسة وممارسة الفصل العنصري الاجرامية ، والتنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة المتعلقة بمنح الاستقلال لناميبيا ، إلى جانب انضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار ووضعها لكافة أنشطتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتطبيع الحالة بالمنطقة من شأنه أن يصبح أيسر منالا في حالة إيجاد حل لمشكلة جزر فوكلاند/مالفيناس ، مما ينبغي القيام به استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة .

٦ - ومشكلة تهيئة ظروف مواتية لضمان الأمن الاقتصادي وإزالة الأزمات الاقتصادية وتقليل المديونية الخارجية ، التي تقف عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية لدول المنطقة وحائلا يمنعها من التغلب على التخلف ، كانت وما زالت من المشاكل الهامة بالنسبة لهذه الدول .

٧ - ومنذ إشارة مسألة إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي في الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ ، تعرضت الحياة الدولية ، تحت تأثير التفكير السياسي الجديد ، لتغيرات ايجابية كبيرة .

٨ - ومن الواجب على دول المنطقة والمجتمع الدولي بكامله أن يستغل بدرجة أكبر الفرص المواتية ، وأن يستخدم جميع الآليات المتاحة ، بما فيها موارد الأمم المتحدة ، من أجل بلوغ الأهداف المعلنة استنادا إلى إنشاء منطقة سلم وتعاون ، والقيام بالتالي باتخاذ خطوة أخرى نحو إزالة الخطر النووي وحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

سنغافورة

[الأصل : بالانكليزية]

[١٤ تموز/يوليه ١٩٨٩]

تؤيد سنغافورة تأييدا كاملا ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كما تؤيد إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي بوصفها مساهمة إيجابية في تحقيق هذا الهدف في المحيط الأطلسي .

السودان

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

لا يمكن تحقيق السلم والتعاون فيما بين الدول الاعضاء من منطقة جنوب الأطلسي إلا عن طريق خطة عمل طويلة الأجل تشمل : (أ) تدابير بناء الثقة ؛ و (ب) برنامج تدريجي لتعزيز التعاون والتضامن المشترك فيما بين دول جنوب الأطلسي .

كولومبيا

[الأصل : بالاسبانية]

[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - تؤكد حكومة كولومبيا من جديد ، مثلما أعلنت في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة أثناء المناقشة التي جرت حول هذا البند ، التزامها وتقيدتها بالمبادئ والمقاصد التي تقوم عليها منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، اقتناعا منها بأن هذه المبادئ والمقاصد تشكل أساسا سليما لصيانة السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وتدرك كولومبيا ، بوصفها بلدا من بلدان أمريكا الجنوبية لها ساحلان على المحيط ، أن العلاقات المادية والجغرافية والبشرية التي تؤثر في البيئة البحرية يجب أن تسترشد بالقواعد الناعمة للمجتمع الدولي والسياسات التي تحمي تلك القواعد . ونحن نفهم في هذا الضوء الصكوك الرامية الى حماية البيئة البحرية من التلوث ، التي تسلم بأن للنظم البيئية دينامييتها الخاصة وتعاملها في إطار عريض يحقق فائدة شعوب المنطقة والمجتمع الدولي ككل .

وبناء على ذلك فإن كولومبيا طرف في اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وبروتوكولها المتعلق بالانسكابات النفطية ، الموقعة في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كما انها عضو في اللجنة الفرعية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التي يوجد مقرها في قرطاجنة .

٢ - وترى كولومبيا أن تحقيق أهداف السلم والتعاون في جنوب الأطلسي يقتضي من دول جميع المناطق الأخرى أن تمتنع عن إدخال المعدات العسكرية أو الأفراد العسكريين أو أسلحة التدمير الشامل أو حالات النزاع في المنطقة . ونظرا لذلك فنحن طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٦٧ . وكذلك فقد انضمنا مؤخرا الى معاهدة أنتاركتيكا وفقا للقانون رقم ٦٧ الصادر في عام ١٩٨٨ ، حيث اننا نؤيد الرأي القائل بأن المنطقة ينبغي ألا تستخدم إلا لتحقيق أهداف علمية سلمية وكذلك لحماية وصون الأنواع ومواطنها . وتتيح هذه المكوك ، بحكم طبيعتها ، تطوير شتى أشكال التعاون التي تعكس الإمكانيات والحاجات الحقيقية للمنطقة . وحين نعمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، فإننا نعمل بذلك من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا .

٣ - ونود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا في هذا الصدد سوف تفضي وشيكا الى استقلال ناميبيا والانسحاب الدائم لقوات الاحتلال منها . ونأمل كذلك في أن يتسنى إيجاد وسيلة سلمية لحل المسائل المعلقة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بما في ذلك مستقبل جزر مالفيناس . فهذه القضايا ، التي يساندها المجتمع الدولي بصلابة ، تحوز اهتمام الحكومة الكولومبية . ويسرنا في هذا الصدد أننا أنشأنا علاقات دبلوماسية ، في الفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، مع الدول التالية في المنطقة : انغولا ، وتوغو ، والرأس الأخضر ، وسان توماس وبرينسيبي ، وسيراليون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وليبيريا . وكان دافعنا الى ذلك هو روح التفاهم والتعاون والرغبة في العمل المشترك من أجل تحقيق مصالح المنطقة والمجتمع الدولي بأسره كجزء من الجهود العامة المبذولة لإقرار السلم .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]

[١٨ أيار/مايو ١٩٨٩]

- ١ - تعرب حكومة المكسيك مجددا عن تأييدها لإنشاء منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، التي تعتقد أنها ستسهم في صيانة السلم والأمن في المنطقة وستكون أداة قيمة لتعزيز التعاون والتنمية بين دول المنطقة .
- ٢ - وتعلق المكسيك أهمية خاصة على الفقرة ٤ التي يطلب فيها إلى جميع الدول أن تتعاون على تحقيق أهداف السلم والتعاون الواردة في إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق وتلك الأهداف ، وخاصة الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى نشوء حالات التوتر والنزاع في المنطقة أو إلى تفاقم تلك الحالات .
- ٣ - ومن الضروري لدعم منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي أن تتعهد الدول التي تتألف منها المنطقة بأن تتفاوض بغية إيجاد حلول سلمية لأي نزاعات توجد بينها أو مع دول أخرى خارج المنطقة ، وذلك في إطار القواعد التي تحكم التعايش بين الدول . كما ينبغي للدول الواقعة خارج المنطقة أن تقبل الالتزام بنفس ذلك التعهد حيال منازعاتها مع بلدان المنطقة وأن تتقيد به بصرامة .
- ٤ - وشرى حكومة المكسيك أن إزالة نظام الفصل العنصري اللاإنساني وتحقيق ناميبيا لتقرير المصير والاستقلال وإنهاء جميع أعمال العدوان ضد شعوب الجنوب الأفريقي مازالت أمرا لا غنى عنه من أجل إنشاء منطقة السلم والتعاون على أكمل وجه .
